حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تحديات الشراكة الاقتصادية الدولية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الشراكة الكويتية–الصينية كدراسة حالة

د. سارة المطيري*

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
sarah.almutairi@ku.edu.kw

تاريخ الاستلام: 2021/11/14
تاريخ قبول البحث: 2021/12/24
تاريخ النشر: 2022/12/29

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل التحديات التي تواجه الشراكات الاقتصادية الدولية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، وتبحث تحديدًا في تحديات الشراكة الاقتصادية مع أهم القوى الدولية المؤثرة والصاعدة، ألا وهي الصين. تطرح الدراسة السؤال التالي: ما هي أهم التحديات التي تواجه الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية؟ تفترض الدراسة أن توتر العلاقات الأمريكية–الصينية، والتنافس الأمريكي –الصيني تحديدًا الاقتصادي والتجاري، من العوامل التي قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا على نجاح الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية في مشروع المنطقة، و أن دبلوماسية فخ الديون التي أحاطت بعدد من التعاملات الاقتصادية الصينية مع عدد من الدول، يُعد عاملًا آخر قد يُؤثر تأثيرًا سلبيًا على نجاح الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية في المشروع. وللإجابة على سؤالها البحثي ولإختبار فرضياتها السابقة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت بشكل أساسي على العمل الميداني وتحديدًا المقابلات الشخصية. حيث تم إجراء مقابلات مطولة مع ست شخصيات كانت أو مازالت جزءًا من الفريق المشرف على التخطيط للمشروع وتطويره. واتخذت المقابلات طابع المقابلات المفتوحة حيث استمرت كل مقابلة ما يقارب الساعتين. وجدت الدراسة التالي: التنافس المحموم ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، سيلقي بظلاله على مشروع المنطقة، وقد يضع الكويت في مأزق الاختيار ما بين مشاركة واستثمار الشريك الأمني، واشنطن، ومشاركة واستثمار الشريك الاقتصادي، بكين، مما يتطلب من صانع القرار السياسي الاستعداد لمثل هذا الوضع من خلال وضع وتطبيق استراتيجيات

واضحة تحقق التوازن في علاقات الكويت ما بين الشريكين، وتحد من تداعيات التنافس بينهما على نجاح المشروع. تجلب مشاركة التنين الصيني في مشروع المنطقة عددًا آخر من التحديات المتعلقة بطبيعة وشكل التعامل الاقتصادي مع الصين، فلابد عند التفاوض ما بين الطرفين الكويتي والصيني، أن يُمسك الطرف الكويتي بزمام التفاوض بخصوص طبيعة وشكل وحدود المشاركة الصينية في المشروع، مع توخي الحذر من الوقوع في فخ دبلوماسية الديون، حتى لا تضطر الكويت لتقديم تنازلات تنعكس سلبًا على نجاح المشروع وعلى مصلحة الدولة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تحديات الشراكة الاقتصادية، الصين، حزام وطريق، مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

مقدمة:

وجهت دولة الكويت منذ بداية إعلانها عن مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الدعوة إلى العديد من الدول سواء من المحيط الإقليمي أو الدولي للمساهمة في الاستثمار في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، والعمل في قطاعاته المختلفة. حيث يقوم مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية على فكرة محورية وهي تعزيز الاعتماد المتبادل والشراكة الاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من الدول في قطاعات الطاقة المتجددة والطاقة الخضراء والاستثمارات في البنى التحتية تحديدًا السكك الحديدية، والموانئ ، وتسعى الكويت من خلال دعوة العديد من الدول إلى الاستثمار فيه، إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية والتجارية من جانب، و تفادي الاعتماد الكلي والكامل على شريك واحد من جانب آخر، أي عدم وضع "كل البيض في سلة واحدة فقط."(فهد الراشد،2020)

كما تهدف الكويت من أن تجعل من ذات الشراكات الاقتصادية طريقًا ممهدًا لتحقيق الأمن للمنطقة ومشروعها بشكل خاص وللدولة بشكل عام. فجذب الشركاء الإقليميين والدوليين اقتصاديًا سيدفعهم إلى حماية المنطقة ومصالحهم الاقتصادية فيها، وعوضًا عن الدفع المالي المباشر لهم للحماية، فمصالحهم الاقتصادية المتنامية في مشروع المنطقة ستجبرهم على توفير المظلة الأمنية لها، وبالتالي المساهمة مع الكويت في تحقيق الأمن للمنطقة ومشروعها (فهد الراشد،2020). بحيث تُعد أي مخاطر أو تحديات محتملة لمشروع المنطقة، أو تهديدات للبلاد، بمثابة تهديد واضح لكل الدول التي ستشارك وستستثمر في هذا المشروع. وما يعزز ما سبق، ما قد صرح به الشيخ ناصر صباح الأحمد وهو الراعي والمتبني الأول لمشروع المنطقة، بأن هذا المشروع لا يهدف إلى جذب المستثمرين فقط وإنما أيضًا دفعهم نحو الإقامة والسكن في المنطقة مما يوفر الحماية الدولية للمنطقة من جانب، وللبلاد من جانب آخر(مشروع تطوير الجزر الكويتية وطريق الحرير، 2017). وهنا تكمن أهمية مشاركة الدول وتحديدًا الكبرى منها في مشروع المنطقة لتوفير الحماية له، خاصة في ظل الواقع الإقليمي المحيط، والذي يعج بالعديد من المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية، سواء في شماله في العراق ولبنان وسوريا، أو في جنوبه في اليمن.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل أهم التحديات التي تواجه الشراكات الاقتصادية الدولية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية والتي قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا ليس فقط على نجاح هذه الشراكات بل حتى على فرص نجاح المشروع. تركز الدراسة على تلك التحديات التي تواجه الشراكة الاقتصادية في مشروع المنطقة ما بين الكويت وأحد أهم القوى الدولية الصاعدة والمؤثرة من كافة الأصعدة وعلى رأسها الصعيد الاقتصادي، ألا وهي الصين. وتطرح الدراسة السؤال البحثي التالي:

1. ما أهم التحديات التي تواجه الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية؟

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة التالي:

- توتر العلاقات الأمريكية–الصينية، والتنافس الأمريكي–الصيني وعلى الأخص الاقتصادي والتجاري، من العوامل التي قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا على نجاح الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية.
- دبلوماسية "فخ الديون"، من العوامل التي قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا على نجاح الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية.

أهمية الدراسة:

تُعد هذه الدراسة هي الدراسة الأولى من نوعها والتي تتناول مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية والتحديات التي تواجه الشراكات الاقتصادية الدولية المرتقبة فيه، تحديدًا تلك التحديات التي تواجه الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية. ولا توجد دراسات سابقة تناولت الموضوع. وعليه، تكتسب هذه الدراسة علاوة على الأهمية الأكاديمية للباحثين والمهتمين في الموضوع، أهمية خاصة لصانع القرار السياسي والقائمين على التخطيط للمشروع وذلك من خلال محاولة اعطاءهم نظرة تحليلية عن أهم التحديات التي قد تحد من نجاح الشراكة ما بين البلدين بشكل خاص ومن فرص نجاح المشروع بشكل عام، مما يتطلب من صانع القرار السياسي والفريق المكلف في الإشراف على التخطيط على المشروع وضع خارطة طريق وورسم استراتيجيات واضحة للتعامل مع هذه التحديات.

أهداف الدراسة:

1. تسليط الضوء على التحديات الدولية التي تواجه مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية من قبل أحد الدول المهمة والتي يتطلع العاملون على التخطيط على المشروع لاستثماراتها ولعملها فيه، ألا وهي الصين.
2. تقديم صورة تحليلية شاملة عن أهم هذه التحديات وتداعياتها للفريق العامل على التخطيط على المشروع، وذلك للعمل بشكل سريع وفعال على إيجاد الحلول المناسبة لها، حتى لا تؤثر بشكل سلبي على نجاح المشروع من جانب، ونجاح الشراكة المرتقبة مع الصين من جانب آخر.
3. محاولة إثراء الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقات الكويتية–الصينية، وآفاق هذه العلاقات تحديدًا من بعد سعي كل من البلدين إلى ربط رؤية الكويت 2035 ومشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية في مشروع الحزام والطريق الصيني.

إجراءات ومنهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، كما اعتمدت بشكل جوهري في سبيل الإجابة على سؤالها واختبار فرضياتها على العمل الميداني وتحديدًا المقابلات الشخصية. حيث تم إجراء مقابلات مع ست شخصيات كانت أو مازالت جزءًا من الفريق العامل على التخطيط على المشروع والإشراف على تطويره. اتخذت المقابلات طابع المقابلات المفتوحة بحيث استمرت كل مقابلة ما يقارب الساعتين. أبدى بعض من تمت مقابلتهم الرغبة بعدم ذكر اسمائهم، في حين لم يمانع آخرون ذلك. كل المقابلات أجريت في الكويت في سنة 2020.

الأدبيات السابقة:

على الرغم من عدم وجود دراسات سابقة تناولت تحديات الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية على وجه الخصوص، إلا أن هناك عدد من الدراسات الحديثة التي ركزت على دراسة وتحليل العلاقات الكويتية–الصينية من خلال زوايا وأبعاد مختلفة. ومن هذه الدراسات التالي:

دراسة بعنوان "**العلاقات الكويتية الصينية وآفاقها المستقبلية**"،(2017)، والتي سلطت الضوء على العلاقات الكويتية–الصينية من خلال دراسة وتحليل عدد من المقومات والركائز وهي كالتالي: الركيزة السياسية بما تتضمنه من استعراض لتاريخ العلاقات السياسية والدبلوماسية ما بين البلدين، الركيزة الاقتصادية والتي بحثت في التعاون الاقتصادي والتجاري تحديدًا في الجانب الطاقوي ما بين البلدين، إضافة إلى تتبع لحجم التجارة والاستثمارات والمشاريع المشتركة بينهما، علاوة على حجم القروض الكويتية الممنوحة إلى الصين من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الركيزة العسكرية والتي ركزت فيها الدراسة على ملامح التعاون العسكري ما بين البلدين بما فيها من شراء الكويت لأسلحة عسكرية من الصين، مع تسليط الضوء على أهم الاتفاقيات العسكرية بين البلدين، وأخيرًا الركيزة الشعبية والتي تناولت العلاقات الثقافية ما بين البلدين، وسعي البلدين إلى تعزيز هذه العلاقات من خلال العمل على إنشاء مراكز اللغة و تشجيع تبادل الزيارات الطلابية.

دراسة "**تأثير الدبلوماسية الناعمة في تعزيز العلاقات الكويتية–الصينية**"،(2018)، وهي دراسة ميدانية سعت لإستقصاء آراء و توجهات عينة من المجتمع الكويتي حول واقع العلاقات ما بين البلدين في إطار قوى وأدوات الدبلوماسية الناعمة، تحديدًا دور الإعلام في تعزيز العلاقات الكويتية–الصينية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: محدودية تأثير دور الدبلوماسية الصينية الناعمة والإعلام الصيني في توجيه العلاقات الكويتية الصينية، وتميز العلاقات التجارية والاقتصادية ما بين البلدين على حساب العلاقات الثقافية والسياسية (ص 107). وعليه قدمت الدراسة عدد من المقترحات أهمها، تفعيل دور وسائل الإعلام سواء الصينية أو المحلية، وتشجيع الدبلوماسية الشعبية ما بين البلدين.

دراسة "**العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية الصين في عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح 2006–2020**"،(2020)، والتي سلطت الضوء على أهمية مبادرة حزام وطريق في تحقيق رؤية الكويت 2035، والتي تسعى الكويت من خلالها أن تكون مركزًا ماليًا وتجاريًا عالميًا. هذا وقد أوضحت الدراسة أهمية ودور وتأثير كلًا من العامل الاقتصادي، وعامل المصالح الصينية ، في رسم سياسات الصين تجاه الكويت وتجاه منطقة الخليج العربي ككل.

دراسة بعنوان "**Chinese Developmental Zones in the Gulf: The Case of Kuwait's North Economic Zone (Silk City)**"، (2020)، تناولت الدراسة فكرة مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية من 1980s حتى 2010s، ألقت من خلالها الدراسة الضوء على عدد من التحديات الداخلية التي واجهت المشروع على سبيل المثال عدد من التحديات الإدارية، التحديات السياسية، تحديات من القطاع الخاص، وتحديات فيما يتعلق في الطبيعة القانونية والبيئية الملائمة للمشروع (ص 7، 12). أيضًا تناولت الدراسة نقطة الالتقاء ما بين رؤية الكويت 2035، ومشروع

الصين حزام وطريق، ودور المنطقة الاقتصادية الشمالية في تعزيز هذا الالتقاء، وأوضحت الدراسة في نهايتها تداعيات خروج شخصيات سياسية داعمة للمشروع من الحكومة، تحديدًا الشيخ ناصر صباح الأحمد، وقدوم حكومة جديدة لم تبدِ اهتمام واضح في المشروع، على سير التخطيط و العمل في المشروع (ص13).

كل ما سبق من دراسات عن العلاقات الكويتية–الصينية أسهم في تبيان أهمية ودور وقوة تأثير العامل الاقتصادي في تعزيز وتوثيق العلاقات ما بين الكويت والصين، وفي ايضاح شدة و درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهما تحديدًا فيما يتعلق في جانب التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة، والشراكات الاقتصادية في عدد من المشاريع الحالية، أو المشاريع المرتقبة كمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية –وهو محل الدراسة–، وذلك بغرض تحقيق أقصى فائدة ومنفعة لكلا البلدين. في المقابل لم تتطرق أيًا من الدراسات السابقة إلى التحديات التي قد تواجه الشراكة الاقتصادية الكويتية–الصينية فيما يتعلق في المشروع، وهذا ما تحاول الدراسة القيام به.

الإطار النظري:

تسعى الكويت من خلال مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية إلى تنويع وتوثيق علاقاتها وشراكاتها الاقتصادية مع العديد من الدول من أجل تحقيق المكاسب والمنافع الاقتصادية لها ولهم في ذات الوقت، ومن جانب آخر، تهدف الكويت إلى توفير الحماية والأمن لمشروع المنطقة بشكل خاص والكويت بشكل عام من خلال جعل مسئولية حماية المنطقة الاقتصادية الشمالية مسئولية جميع الأطراف التي ستنخرط في العمل والإستثمار فيها، وذلك ما يُفسر رغبة العاملين على التخطيط والإشراف على المشروع إلى دعوة أكبر عدد ممكن من الدول سواء من المحيط الإقليمي القريب أو المحيط الدولي للإستثمار في المشروع والعمل فيه من خلال الشركات الاقتصادية المختلفة، وذلك ما سيتم توضيحه لاحقًا.

و بناءً على ما سبق، تتخذ الدراسة من أفكار المدرسة الليبرالية الجديدة Neoliberalism وما يتعلق بمفهوم الاعتماد المتبادل تحديدًا الاعتماد الاقتصادي المتبادل Economic Interdependence بين الدول إطارًا تحليليًا لها. حيث تُسلط أفكار هذه المدرسة الضوء على أهمية العلاقات والشراكات الاقتصادية والتجارية بين الدول في تحقيق سياسات الدول الاقتصادية، وفي توثيق العلاقات فيما بينهم ليس على الصعيد الاقتصادي فقط بل على بقية الأصعدة، مع تعزيز مستويات التفاهم والتعاون المشترك وزيادة فرص تعظيم المصالح والمنافع المتبادلة، كما تسلط المدرسة الضوء على العلاقة ما بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وحرص هذه الدول على حماية مصالحهم المتشابكة في إطار هذا الاعتماد المتبادل، حيث تساعد أفكار المدرسة في فهم العلاقة ما بين عامل الاقتصاد وشبكة المصالح المتشابكة وعامل الأمن، فتحقيق مستويات عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل والشراكة الاقتصادية والتجارية بين الدول قد يمهد إلى تحقيق مستويات عالية من الأمن والسلم للدول وأقاليمها (Keohane and Nye,1973) (Keohane and Nye,1987) (Nye,1974).

ومن بين الدول التي تسعى الكويت لمساهمتها ومشاركتها في العمل والإستثمار في مشروع المنطقة العراق، إيران، المملكة العربية السعودية من المحيط الإقليمي، ومن المحيط الدولي الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، وعدد من دول آسيا الوسطى (فهد الراشد،2020: سارة أكبر ومحمد السداني،2020: مقابلة،

2020: مقابلة، 2020: فيصل المدلج،2020). حيث ارتأت الكويت أهمية مساهمة هذه الدول والقوى الدولية لضمان نجاح المشروع، وبالتالي تحقيق أهداف الكويت سواء الاقتصادية أوالأمنية على حد سواء (مقابلة،2020: فهد الراشد،2020).

وقد حرصت الكويت تحديدًا على دعوة الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا لما يتمتعون به من أهمية أمنية واقتصادية، وثقل ووزن عالمي، فالدول السابقة، من ضمن دول مجلس الأمن الخمسة، مركز الثقل في منظمة الأمم المتحدة، كما تُعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، من أكبر وأهم اقتصاديات العالم، وتمتلك كلا الدولتين العديد من الشركات العملاقة القادرة على تقديم أفضل الخدمات في القطاعات التي تستهدفها المنطقة (فهد الراشد،2020). من جانب آخر، حرصت الكويت على دعوة عدد من الدول الآسيوية، مع التركيز على الدول ذات الاقتصاديات المؤثرة والصاعدة كالهند، وكوريا الجنوبية، وشركاتهم المختلفة للعمل والاستثمار في مشروع المنطقة (فهد الراشد،2020).

أسباب التركيز على الشراكة الكويتية–الصينية على وجه التحديد:

على الرغم من أهمية وثقل كل الدول أعلاه، إلا أن هذه الدراسة تركز على الصين تحديدًا كمستثمرومساهم في المشروع وتبحث في أهم التحديات التي قد تواجه أو تحد من نجاح الشراكة الكويتية–الصينية والاستثمار الصيني في المشروع. وهناك جملة من الأسباب التي دعت الدراسة إلى التركيز على الصين على وجه الخصوص أولها: تنامي الاقتصاد الصيني، حيث يُعد من أهم الاقتصاديات الصاعدة والمؤثرة عالميًا والمتنافس مع الاقتصاديات الغربية على وجه الخصوص الاقتصاد الأمريكي(Kemp, 2019). وعليه، مشاركة الصين في الاستثمار في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية سيزيد من أهميته وثقله.

ثانيها: محاولة فهم تداعيات التنافس الأمريكي–الصيني على المشروع، ومدى استعداد الفريق المكلف في الإشراف على التخطيط على المشروع وتنفيذه للتعامل مع هذه التداعيات، فالتنافس الأمريكي–الصيني بلغ درجة عالية على كافة المستويات: المستوى السياسي، والإستراتيجي، والعسكري، والاقتصادي وتصاعد بشكل ملحوظ تحديدًا في حقبة كلًا من الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس دونالد ترامب، وإعلان الحرب التجارية ما بين البلدين في عهد الأخير، والعودة إلى ما يُسمى بحقبة "الحرب الباردة" ولكن هذه المرة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (Tharoor,2020;Haltiwanger,2020). وعليه، في ظل هذا التنافس المحموم ما بين الولايات المتحدة الامريكية والصين من الضروري وضع خارطة طريق تسير على خطاها الكويت لتفادي تداعيات هذا الصراع على مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، والذي سعت الكويت أن تجعل كلًا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية مستثمرين دوليين أساسيين ونشطين فيه.

وآخر الأسباب التي دعت الدراسة إلى التركيزعلى الصين هي معرفة دور و أهمية مبادرة حزام وطريق بالنسبة لمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية والتي أطلقتها الصين في 2013، من أجل إحياء طريق الحرير التاريخي الذي ربط الصين تجاريًا بعدد من الدول في أوربا وآسيا الوسطى وأفريقيا، والذي من خلاله تسعى الصين لتوسيع شبكتها الاقتصادية وربط مشاريع هذه المبادرة بمشاريع اقتصادية مع أكثر من 65 دولة ومن بينها الكويت (The Economist, 2016).

الدور المأمول والمرتقب من المشاركة الصينية في مشروع المنطقة:

حول دور الصين المرتقب والمأمول في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، كان لدى المشرفين على التخطيط على المشروع رأيين (فيصل المدلج،2020). رأي الفريق الأول الذي شدد على ضرورة التركيز أولًا على الصين، والعمل معها في المرحلة الأولى وتحديدًا المرحلة اللوجستية للمشروع –خاصة فيما يتعلق ببناء ميناء مبارك الكبير–، وذلك لتوافر كل المواصفات المالية، والفنية في الصين كشريك، وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى، يتم دعوة الدول الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية للمساهمة في المشروع (مقابلة،2020: فيصل المدلج،2020). وفريق آخر دعى إلى فتح الأبواب لجميع الدول الراغبة، ولشركاتها للعمل في المنطقة والاستثمار فيها منذ البداية الأولى للمشروع (فهد الراشد،2020: سارة أكبر ومحمد السداني،2020).

وعلى الرغم من تفاوت مكانة وأهمية الصين بالنسبة للمخططين على مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية ما بين أن تكون الشريك الأول الذي تبتدأ معه الكويت المشروع، أو أحد الشركاء الدوليين، اتفق الجميع على أهمية استثمار الصين في المنطقة (مقابلة،2020: مقابلة،2020: فهد الراشد، 2020: سارة أكبر ومحمد السداني،2020: فيصل المدلج،2020).

أهم الأسباب التي دفعت العاملون على التخطيط على مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية في دعوة الصين للمشاركة في المشروع:

وما يلي هي الأسباب التي عدَّدَها القائمون على التخطيط على المشروع والتي دفعتهم في صب اهتمامهم على الصين، بل وجعلها –لدى البعض منهم– من أوائل الدول التي تمت دعوتها إلى الاستثمار فيه:

- الصين المُصدِر الرئيسي لدول المنطقة، بل واللاعب الإقتصادي الأهم في المنطقة (فيصل المدلج، 2020). حيث تُعد الصين المستثمر الخارجي، ومستورد النفط، والشريك التجاري "الأكبر" للعديد من الدول في الشرق الأوسط والعالم العربي (Molavi, 2020; Miere,2020). كما تتمتع الصين بعلاقات اقتصادية وتجارية مهمة مع الكويت. وازدهرت هذه العلاقات بشكل كبيرفي العقدين الماضيين، فقد ارتفعت استيرادات الصين من الكويت، وعصبها النفط، ارتفاعًا ملحوظًا من 450 مليون دولار في 2001 إلى 15 مليار دولار في 2018، و في 2015 كانت الصين الشريك التجاري الأكبر لدولة الكويت، كما زادت نسبة الاستثمارات الصينية المباشرة في الكويت من 3 ملايين دولار في 2001 إلى ما يقارب المليار دولار في 2018 تحديدًا في قطاعات المواصلات، والعقارات، والطاقة، والتعليم، وهناك عدد من شركات البناء والإنشاء الصينية في الكويت التي تتولى تنفيذ مشاريع بلغت قيمة عقودها ما يُقارب 2.4 مليار دولار في 2018 (Alsabah and Alsudairi, 2020: 9-10). أي أن الطريق لمزيد من التعاون في مشاريع اقتصادية ضخمة ما بين البلدين ممهد ومعبد مسبقًا.
- تُعد الصين من أوائل الدول التي أبلغت الكويت في اهتمامها في المشروع، ورغبتها في الاستثمار فيه بشكل مباشر من خلال الأموال أو من خلال عمل الشركات الصينية في تطوير المنطقة (فيصل المدلج،2020). بل لعلها الدولة الوحيدة

التي اظهرت اهتمامًا كبيرًا في المشروع، والدولة الوحيدة التي أبدت كذلك استعدادًا في الاستثمار بالأموال في المنطقة –على عكس الجانب الأمريكي، أو الأوروبي الذي لن يقوم بذات الأمر (فيصل المدلج، 2020).

- سهولة التعامل مع الشركات الصينية، خاصة تلك المملوكة من قبل الدولة، حيث ترسم الدولة استراتيجية وخطة العمل وتوجه شركاتها التي تختارها وتنتقيها للعمل والاستثمار، فوجود ما يعرف ب (NDRC) National Development and Reform Commission والدور الذي يقوم فيه في رسم خارطة العمل والشراكة الاقتصادية مع الدول ومنها الكويت، يُسهل عملية التواصل والتعاون ما بين الجانبين الكويتي والصيني بخصوص المشروع (فهد الراشد،2020).
- تستهدف المنطقة بناء وتشغيل وإدارة ميناء مبارك الكبير، وتمتلك الصين القدرات والإمكانيات المطلوبة لذلك، تحديدًا من خلال قدرات شركاتها العملاقة في بناء وإدارة الموانئ بفعالية عالية جدًا(فهد الراشد،2020: فيصل المدلج،2020). والجدير بالذكر تدير الصين 5 من أفضل الموانئ في العالم، وذلك ما يُفسر رغبة بعض العاملين على التخطيط على المشروع أن تتولى الصين بناء وإدارة ميناء مبارك الكبير(Top 50 world Container Ports, World Shipping Council.
- تمتلك الصين التكنولوجيا المنشودة واللازمة لبناء المدينة الذكية في المنطقة، ومن الشركات الصينية التي قد تعمل معها الكويت في هذا المجال هي شركة هواوي (فيصل المدلج،2020: سارة أكبر ومحمد السداني،2020: مقابلة 2020).
- للصين عدد من التجارب المهمة في بناء وإدارة المناطق التجارية الحرة (فهد الراشد، 2020). على سبيل المثال المنطقة التجارية الحرة في شانغهاي، مما دفع المخطط على المشروع إلى محاولة الاستفادة من هذه التجارب.
- مبادرة حزام وطريق، والتي تسعى الصين من خلالها إلى توسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية مع أكبر عدد من الدول بما فيها الكويت (فهد الراشد،2020، سارة أكبر ومحمد السداني،2020). وهذه المبادرة تحديدًا شكلت نقطة التقاء مع رؤية الكويت 2035 ممثلة بأهم مشاريعها ألا وهو مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، والتعاون مع الصين تحت مظلة حزام وطريق سيعزز وسيوثق من التعاون الثنائي والشراكة الإستراتيجية ما بين البلدين من جانب، وسيُسهم في تحقيق هدف الكويت بأن تكون مركزًا تجاريًا و اقتصاديًا دوليًا جاذبًا لمزيد من الشراكات الإستراتيجية الاقتصادية مع العديد من الدول، والجدير بالذكر يُمثل موقع دولة الكويت الجغرافي ميزة إيجابية لها لتكون محطة مهمة في طريق الحريرالصيني. (الأنباء، 2018: القبس، 2018). هذا وتُعتبر الكويت من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقيات مبادرة الحزام والطريق في 2014 (الرأي، 2018). كما شاركت الجانب الصيني الرغبة في إنشاء ما يُعرف ب "صندوق الحرير الكويتي–الصيني" برأسمال يصل إلى عشرة مليارات دولار، وذلك بغرض الاستثمار بمشاريع ذات صلة بمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية من جانب، ومشاريع في مناطق مختلفة ضمن إطار مبادرة حزام وطريق من جانب آخر (الوطن، 2019). فالكويت تسعى لربط مشروعها الاقتصادي بهذه المبادرة (سارة أكبر ومحمد السداني،2020). مما قد يعني توسيع دائرة التعاون الاقتصادي ليس فقط مع الجانب الصيني، بل ومع جميع الدول الأخرى التي أعلنت مشاركتها في هذه المبادرة. والجدير بالذكر، هناك من يرى أن مبادرة حزام وطريق الصينية

ستحقق المنفعة المتبادلة للصين ولكل الأطراف الأخرى المشاركة فيها، وذلك لتجذر فكرة "المنفعة المتبادلة" في الثقافة الصينية الإنسانية والفكر الكونفوشيوسي، فالمسالة ليست فقط استثمارات تفيد الجانب الصيني وحده، بل فائدة تعم الجميع (فهد الراشد،2020).

- وحدها الصين تستطيع التعامل مع عدد من الدول الإقليمية التي تسعى الكويت إلى العمل معها لإنجاح المشروع وعلى رأسها العراق، وإيران، حيث تمتلك الصين خطوط وقنوات اتصال وعلاقات جيدة ومتنامية مع هذه الدول وتعد المرشح الأفضل للقيام بدور فعال فيما بينهم سواء بشكل جماعي أو ثنائي حول ما يتعلق باستثماراتهم ومساهماتهم في مشروع المنطقة (فيصل المدلج،2020: مقابلة،2020). كما تستطيع الصين أن تحيّد أي أخطار أو تهديدات محتملة للمشروع سواء من الجانب العراقي أو الإيراني، وذلك في حال تعثرت مشاركتهم فيه لتعارض مصالحهم وخاصة الاقتصادية منها مع المشروع (مقابلة،2020). فقد تُشكل الرغبة في الحفاظ على مستوى عالٍ من العلاقات الصينية–العراقية، والعلاقات الصينية–الإيرانية، في مختلف المجالات وتحديدًا الاقتصادية، أداة ردع مقابل أي تهديدات محتملة من قبل الطرفين. وبالتالي وجود الصين ومشاركتها في المشروع، سيعطي الكويت قدرة تفاوضية أكبر وأقوى مع الطرفين(فيصل المدلج،2020). بل من الممكن القول إن الصين هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تتعامل مع الجارتين في ذات الوقت مع السعي إلى تحقيق الربح للجميع (فيصل المدلج،2020: مقابلة،2020).

والجدير بالذكر ترتبط الصين بعدد من الشراكات الإستراتيجية مع عدد من الدول التي تطمح الكويت أن يكون لها دورًا فعالًا في المشروع، حيث ترتبط الصين إما بشراكات استراتيجية Strategic Partnership أو شراكات استراتيجية شاملة Comprehensive Strategic Partnership مع العراق، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (Sun,2020) .فقد تستطيع الكويت الاستفادة من هذه الشراكات الإستراتيجية –خاصة مع الدول الإقليمية والتي تسعى الكويت لمشاركتها الفعالة في المشروع –لتعزيز التعاون والشراكة الاقتصادية بينها وبينهم فيما يتعلق بمشروع المنطقة.

<u>خارطة العمل والتعاون الاقتصادي مع الصين:</u>

لوضع أسس التعاون ما بين الكويت والصين فيما يتعلق بمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، تبادل الجانبين الكويتي والصيني عدد من الزيارات الهادفة لتعزيز الشراكة ما بين البلدين، وتحديدًا الشراكة الاقتصادية في مشروع المنطقة، في عام 2018 قام أمير البلاد حينها الشيخ صباح الأحمد بزيارة إلى الصين لحضور منتدى التعاون الصيني–العربي ولتوطيد وتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وفي ذات العام قام الشيخ ناصر صباح الأحمد مع فيصل المدلج– الرئيس التنفيذي لجهاز تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية في تلك الفترة– بزيارة إلى الصين لبحث سبل التعاون مع الجانب الصيني حول المشروع، وفي المقابل استقبلت الكويت عدد من الوفود الصينية، لتبادل وجهات النظر و الآراء حول آلية التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بالمشروع (فيصل المدلج،2020)-Alsabah and Alsudairi,2020:10 .(11)

من ثمرات الزيارات، توقيع مذكرتي تفاهم مع الجانب الصيني فيما يتعلق بالمشروع (مقابلة،2020). المذكرة الأولى وقعت مع بنك التنمية الصيني لأغراض التطوير والبناء والتعاون الاستشاري، أما المذكرة الثانية وقعت مع هيئة التخطيط الحضري الحكومية من أجل تنظيم التخطيط الاستشاري (الاقتصادية، 2019). وعلى الرغم من أهمية تلك المذكرتين، إلا إنهما يُمثلان أقصى مرحلة تنفيذية توصل إليه الطرفان خلال ما يُقارب 13 سنة من المباحثات والحوارات حول التعاون الكويتي–الصيني بخصوص المشروع (فيصل المدلج، 2020). أيضًا خلال المفاوضات، أبدت الصين رغبتها في القيام بالتجهيز الاستشاري للمنطقة، Road Map، من خلال بنك التنمية الصيني وNDRC ، حيث يقوم الأخير على إعداد قائمة تحتوي على أسماء الشركات الصينية ذات الإختصاص والراغبة في العمل في المشروع (مقابلة،2020: مقابلة،2020: فهد الراشد،2020: فيصل المدلج،2020).

وفي أحد اللقاءات التي تمت في شهر إبريل 2018 ما بين الجانبين، عبر أحد أطراف الوفد الصيني لرئيس جهاز تطوير المنطقة بشكل غير رسمي عن قلقه بعدم جدية الجانب الكويتي بخصوص العمل على المشروع (فيصل المدلج،2020). عليه، تم الاتفاق على اللقاء بين الجانبين في شهر يونيو من نفس العام، لمناقشة ثلاث ملفات تدور حول المخطط الهيكلي للمنطقة، طبيعة الأنشطة، وأفكار حول قانون المنطقة (فيصل المدلج، 2020). وفعلًا تمت الزيارة، وتم عرض الملفات الثلاثة على الجانب الصيني، هذا وقد تم تشكيل لجنة كويتية–صينية تجتمع كل ربع سنة لمتابعة التعاون والعمل ما بين الجانبين فيما يتعلق بتطوير المنطقة (فيصل المدلج،2020).

والجدير بالذكر حين تباطأت وتيرة العمل مع الجانب الصيني، أثار الجانب الصيني موضوع ميناء الفاو الكبير ومشاركة الصين فيه (فيصل المدلج،2020). يقع ميناء الفاو في شبه جزيرة الفاو العراقية المطلة على الخليج العربي، والذي تحاول الحكومة العراقية من خلال العمل على تنفيذه تحقيق نقلة اقتصادية للبلد وقفزة على مستوى النقل البحري والبري (البريكان،2019) وتفاوتت وجهات النظر حول تأثير ميناء الفاو العراقي على نجاح ميناء مبارك الكبير وعلى أهميته الاقتصادية، فهناك من كانت له وجهة نظر أن الميناء العراقي قد ينافس بل وقد يؤثر سلبًا على نجاح وعمل ميناء مبارك الكبير، مما يستدعي من الجانبين العراقي والكويتي العمل على خلق بيئة عمل مشتركة فيما بينهما لا بيئة عمل تنافسية قد تضر بمصالحهما (Sarhan, 2019). ولعل الغرض من إثارة موضوع ميناء الفاو ومشاركة الصين فيه من قبل الجانب الصيني، هو الدفع سريعًا بعجلة التعاون مع الجانب الكويتي، في حين أوضح الرد الكويتي على الجانب الصيني بأن لا يمكن مقارنة أمن واستقرار المنطقة الاقتصادية الشمالية ومنطقة ميناء مبارك الكبير بمنطقة ميناء الفاو، والتي تفتقر لعامل الاستقرار السياسي والأمني، وهو العامل الأساسي للبدء في أي مشروع اقتصادي بهذه الضخامة والأهمية (فيصل المدلج،2020).

<u>أهم التحديات التي تواجه الشراكة الكويتية–الصينية:</u>

فيما سبق تم شرح الأسباب التي عدَّدَها الفريق العامل على التخطيط والإشراف على مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية والتي دفعته إلى السعي للعمل والتعاون مع الصين، كما تم تسليط الضوء على ما يمكن تسميته "خطوات خارطة

التعاون الأولية" ما بين الجانبين، لكن في مقابل "نوافذ وآفاق التعاون" مع الجانب الصيني ومشاركته المأمولة في مشروع المنطقة، هناك جملة من التحديات التي قد تواجه هذا التعاون وقد نُعرقله، والتي من المهم أن يتم التركيز عليها من قبل صانع ومتخذ القرار السياسي الكويتي والفريق المكلف على التخطيط على المشروع وتنفيذه، مع ضرورة العمل الجاد على إيجاد حلول مناسبة لها، وهي كالتالي:

1. دبلوماسية فخ الديون. تناولت العديد من الأدبيات والدراسات التي أُجريت على المشاريع والشراكات الاقتصادية التي تجمع الصين مع العديد من دول العالم تحديدًا تحت مظلة مبادرة حزام وطريق إشكالية مهمة ألا وهي دبلوماسية فخ الديون Debt Trap Diplomacy والتي تقوم على فكرة اقراض الصين أموالًا للدول بغرض استثمارها في مشاريع اقتصادية كبرى على وجه التحديد بناء الموانئ، وعند استلام هذه الدول لأموال القروض، تفشل في عملية تسديد المستحقات المالية المترتبة بسبب مشكلات داخلية تعاني منها الدول المقترضة وعلى رأسها الفساد السياسي والمالي، لينتهي المطاف إلى التوصل فيما يتعلق بمشاريع الموانئ على سبيل المثال إلى الحل التالي: تأجير الصين لهذه الموانئ لمدة زمنية قد تصل إلى 99 عام، مثال ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، وميناء جوادر في باكستان (Lo, 2019) (Green,2019) (Pauley and Shad, 2018). بل البعض أشار إلى التداعيات العسكرية أيضًا لدبلوماسية فخ الديون، وكيفية استثمارها من قبل الصين لانشاء قواعد عسكرية صينية خارجية. فبفضل القروض المالية المقدمة من الصين لجيبوتي، استطاعت الصين بناء أول قاعدة عسكرية بحرية لها في جيبوتي، مما أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية من أن تكون الخطوة الصينية التالية هي محاولة السيطرة الكاملة والتحكم الكلي في ميناء "دوراليه"، مع القلق أيضًا من احتمالية زيادة القواعد العسكرية الصينية الخارجية في عدد آخر من الدول والأقاليم مما يُشكل تحديًا للوجود الأمريكي في تلك الأقاليم (Melvin, 2019; Blanchard and Collins, 2019).

بناءً على ما سبق، لابد أن يضع الفريق المكلف على التخطيط للمشروع هذه الإشكالية في الحسبان، فالكويت ليست مستبعدة في الوقوع في ذات الفخ، خاصة في ظل أسعار النفط المنخفضة وتداعيات هذا الانخفاض على قدرة الدولة المالية في تحمل ومجابهة الأعباء والمسئوليات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها، علاوة على تزايد حدة مسألة ملفات الفساد السياسي والإداري في الدولة، وتداعيات هذه الملفات على كفاءة وقدرة الدولة على إدارة كافة المشاريع المختلفة فيها، وأيضًا على سمعة الدولة على المستوى الدولي. وعليه، لابد من اتخاذ كافة الإجراءات التي تُعطي الكويت نوعًا من الحماية من تكرار التجارب التي تم ذكرها سابقًا. فبالتأكيد الكويت لا ترغب بتكرار تجارب ميناء هامبانتوتا أو ميناء جوادر، وبالتالي لابد من دراسة وافية ودقيقة و شاملة لأي استثمار صيني في المنطقة بما يتضمن أي قروض محتملة بغرض الاستثمار في المنطقة، من خلال إنشاء و تخصيص لجان عمل مهمتها فقط التدقيق على شروط وسياقات قبول هذه الأموال، والتأكد في حال قبولها أنها ستُستثمر بشكل بناء في المشروع، مع وضع كافة السيناريوهات التي تدفع باتجاه تجنب إشكالية عدم استثمار الأموال بشكل فعال أو عدم القدرة على تسديد المستحقات المالية المترتبة على القروض في حال قبولها، أيضًا من المهم أن تعمل هذه الفرق واللجان بناءً على معادلة الشفافية، المحاسبة والمسئولية، والاستقلالية، لضمان حيادية عملها وما تصل إليه من نتائج وقرارات. في حال الالتزام بما سبق، سيتم تعزيز حماية المنطقة وقطاعاتها

المختلفة من أي محاولة تحكم أو سيطرة مع تعزيز فرص نجاح العمل في المشروع ونجاح الشراكة الكويتية–الصينية فيه. والجدير بالذكر، عند توجيه سؤال عن مدى جهوزية الكويت للتعامل مع مثل هذه المواقف، هناك من أكد بأن الكويت ستتخذ كافة الإجراءات الحكومية والاحتياطات اللازمة لتحصينها من مثل هذه الإشكاليات (فهد الراشد،2020). وأيضًا من الممكن اتباع ذات الآلية فيما يتعلق باللجان المتخصصة مع كل دولة تطمح أن تضخ أو أن تُشارك بأموالها في المنطقة.

2. من تحديات العمل والتعاون مع الصين ليس فقط في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية بل بشكل عام، كيفية الموازنة ما بين الشريك الأمني، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين كشريك اقتصادي أساسي، خاصة في ظل ظروف التنافس الاقتصادي والتجاري ما بين البلدين، وتنامي الأصوات في دائرة صنع القرار السياسي الأمريكي بالخطر الصيني وضرورة مواجهته والتصدي له. من جانب، الولايات المتحدة الأمريكية توفر المظلة الأمنية والحمائية لدول منطقة الخليج العربي، ونظرًا لتاريخ العلاقة الاستراتيجية بين دول المنطقة و بين واشنطن، وثقل وأهمية الدور الأمريكي، تتطلع دول المنطقة دومًا إلى مواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لها ولمصالحها خاصة فيما يتعلق في قضايا المنطقة الأمنية وملفاتها الاستراتيجية المختلفة. وعلى الصعيد الآخر، الصين –وكما سبق الإشارة إليه– هي الشريك التجاري الأكبر للعديد من دول المنطقة والمستثمر الأكبر فيها، والمستورد الأكبر لنفط المنطقة. لكن في مقابل تطلعات الصين لزيادة آفاق التعاون الاقتصادي بينها وبين دول المنطقة، إلا إن خطواتها الحثيثة في المجال الاقتصادي تقابلها خطوات بطيئة حذرة فيما يتعلق في ملفات المنطقة الأمنية والاستراتيجية وذلك مرتبط بخارطة مصالحها تجاه المنطقة من جانب، وقدراتها وامكانياتها الأمنية والعسكرية مقارنة بامكانيات الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر. وعليه، في مقابل حاجة دول المنطقة للوجود الأمريكي الأمني والاستراتيجي، واعتمادها في منظوماتها العسكرية والدفاعية على الأسلحة الأمريكية، هناك احتياج متنامي للعلاقة الاقتصادية مع الصين خاصة في قطاع الطاقة والغاز الطبيعي، عصب اقتصاديات دول المنطقة. ولعل الحل الأمثل لهذه الدول هو التفاعل مع الطرفين"بحذر" مع محاولة اعطاء الضمانات اللازمة للشريك الأمني بتحييد أي منافسة من قبل الصين تحديدًا في الجوانب الأمنية والعسكرية والسيبرانية، وفي المقابل توثيق العمل مع الصين في البعد والمجال الاقتصادي– والجدير بالذكر أن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في توفير الأمن للمنطقة يصب أيضًا في مصلحة الصين، مثال على ذلك، يتكفل الأسطول الأمريكي الخامس في حماية الإمدادات النفطية التي تصل للصين من خلال الممرات المائية في المنطقة، تحديدًا عبر مضيق هرمز(Singh,2020:9).

هذا وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح أن تنافسها مع الصين على المستوى العالمي والدولي قد يكون له تداعيات أيضًا على المستوى الإقليمي (Burton,2021) كمثال، فيما يتعلق بمبادرة الحزام والطريق، حذرت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاؤها في الأقاليم المختلفة من مغبة المشاركة في هذه المبادرة والتي تراها تصب فقط في مصلحة الصين وتخدم مصالحها بل وتمهد لها السيطرة والتحكم في الدول واقتصادياتها. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية مستخدمة ثقلها وأهميتها في خلق شبكة اصطفاف ضد الصين ومصالحها في عدد من المناطق على وجه الخصوص منطقة المحيط الهندي–الهادئ، على المستوى الأمني، العسكري، السيبراني، والسياسي كذلك. حيث تتعاون

الولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من الدول كأستراليا، الهند، واليابان، في مواجهة صعود الصين وتداعياته على مصالحها وعلى مصالح هذه الدول وعلى أمن المنطقة ككل.

ولمحاولة تجنب تداعيات التنافس الأمريكي–الصيني، ولتجنب خلق ذات الشبكة في المنطقة، من المهم أن تنطلق الكويت من أرضية تقاطع المصالح ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ألا وهي مصلحة كلا الطرفين في تحقيق استقرار وأمن المنطقة واستمراره لتحقيق الفائدة لجميع الأطراف(Burton,2021). وعليه، تستطيع الكويت ارسال رسائل واضحة للطرفين، تؤكد من خلالها أن البئية الملائمة للعمل في منطقة المشروع هي بيئة تعاونية تشاركية لا تنافسية، وأن نجاح المشروع مرتبط بخلق هذه البيئة، فالمشاركة الأمريكية، والاستثمار الصيني سيعزز من قيمة وثقل المشروع اقتصاديًا، وسيوفر له الحماية المطلوبة. وأن مسألة الاختيار ما بين مشاركة أحد الطرفين غير مطروحة. أما بالنسبة لكيف ستضمن الكويت مشاركة الطرفين في المشروع دون الوقوع في فخ الخلافات والصراعات ما بين واشنطن وبكين، أكد بعض من تمت مقابلتهم من العاملين على التخطيط على المشروع حرص الكويت على مد يد التعاون مع جميع الأطراف، وجعل الأولوية للمشاركة في مشروع المنطقة لمن يضيف فائدة اقتصادية أكثر وأكبر لها، مع السعي لمنع أي تأثير خارجي على قراراتها أو الضغط عليها فيما يتعلق بمن سيستثمر ويُشارك في المشروع، الكويت تفتح أبواب التعاون الاقتصادي في مشروع المنطقة للجميع دون استثناء (فهد الراشد،2020). ومن الممكن القول إن دعوة الكويت للجميع دون تفضيل أو استثناء هي أولى خطوات الكويت في ضبط معادلة التوازن في علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

والجدير بالذكر، على الرغم من اعلان الكويت الصريح والمباشر أن مشاركة الجميع في الاستثمار في مشروع المنطقة مرحبة، بل وذلك ما تطمح له الكويت، بعض الدول لم يرق لها توجه الكويت نحو الصين بل ووجهت تساؤل عن سبب توجه الكويت إلى الصين في ظل وجود بدائل أخرى، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واليابان (مقابلة،2020). هذا وقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الرسائل مفادها الحذر عند التعامل والعمل مع الجانب الصيني (فهد الراشد،2020). مما يُؤكد ما تمت الإشارة إليه سابقًا بخصوص التداعيات الإقليمية للتنافس الأمريكي–الصيني، حيث أن الشريك الأمني التقليدي للكويت لن يتقبل بسهولة أن تستبدله الصين في الأهمية الاقتصادية خاصة في مشروع المنطقة، والتي قد تفتح الأبواب لاحتمالية تزايد المكانة والأهمية الأمنية والإستراتيجية للصين بالنسبة للكويت، بحكم انخراطها وشراكتها الاقتصادية في المشروع والتي قد تدفع الصين في المستقبل لتوفير الحماية الأمنية لمصالحها الاقتصادية فيه. ولم تكن الكويت الدولة الوحيدة التي تلقت رسائل من الولايات المتحدة الأمريكية مفادها الحذر من التوسع في التعامل الاقتصادي مع الصين ومن الاستثمارات الصينية في مشاريع الدولة الاقتصادية وتحديدًا الحيوية منها، ذات الرسالة تم إيصالها لعدد من الدول الشرق أوسطية، والدول الأوروبية (Harris,2020; Kamat,2020) (Hughes and Warrell, 2020).

وبالتالي و في ظل هذه الأجواء التنافسية، على المشرفين على التخطيط على المشروع وتطويره علاوة على التمسك بمبدأ الترحيب في مشاركات جميع الدول الراغبة في العمل في المشروع، والــتأكيد المستمر على رفض مسألة الاختيار

ما بين الطرفين، السعي لإيجاد حل عملي يوازن ما بين مشاركة الطرف الأمريكي ومشاركة الطرف الصيني، والذي يُمكن تحقيقه مثلًا من خلال إيجاد طرف ثالث له رغبة في العمل في مشروع المنطقة، يدخل كشريك مع الجانب الصيني في المشاريع التي سيستثمر فيها ويعمل على تنفيذها في مشروع المنطقة، على سبيل المثال ما يتعلق في بناء المدينة الذكية، فمن الممكن أن تُشارك السويد وفنلندا من خلال شركتي أريكسون ونوكيا مع شركة هواوي الصينية في تصميم وبناء المدينة الذكية (مقابلة،2020). بمعنى أشمل، من الممكن الاستفادة من مشاركة الجانب الأوروبي في لعب دورعامل التوازن للحد من تداعيات التنافس الأمريكي–الصيني على المشروع، ولخلق بيئة اقتصادية تعاونية جاذبة للمزيد من الشراكات الاقتصادية. بحيث يتم التوصل "لأرضية وسيطة" ما بين الطرفين، حيث الشريك الأمني لا يتم استفزازه بالشراكة الاقتصادية الوثيقة مع الصين، والشريك الاقتصادي يتم التأكيد له بعدم أخذ أي خطوات من الممكن أن تؤثر سلبًا على مصالحه في المنطقة، وبالتالي تفادي وتجنب تكرار النموذج الأسترالي معه (Soliman,2021).–تمر العلاقات الأسترالية–الصينية بفترة حالكة، بسبب المواجهات السياسية، الدبلوماسية، والاقتصادية بين البلدين، على خلفية الاختلاف والخلاف حول عدد من القضايا منها: تعامل الصين مع جائحة كورونا، مسألة شبكات وتقنيات الجيل الخامس5G، قضية بحر الصين الجنوبي، وسعي أستراليا لتوسيع وتوثيق شبكة التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المحيط الهندي–الهادئ لمواجهة الصين، كل ما سبق دفع الصين إلى محاولات الضغط على أستراليا للتراجع عن أخذ مواقف سلبية من الصين، ومنعها من الإضرار بمصالح الصين، مستخدمة ثقلها الاقتصادي، وحقيقة اعتماد اقتصاد أستراليا بشكل كبير على التعاون والتبادل الاقتصادي معها.

3. سلبيات محتملة عند التعامل مع NDRC، سبق وأن تمت الإشارة أن هناك من يرى أن التعامل مع الشركات الصينية المملوكة للدولة، والتعامل مع جهاز NDRC، الذي ستقع عليه مسئولية إعداد قائمة أسماء الشركات الصينية التي ستنخرط في العمل في المشروع، سيُسهل بشكل كبير العديد من إجراءات التواصل والاتصالات ما بين الجهات الكويتية–الصينية المعنية في العمل على تطوير مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، ولكن في المقابل لابد من الإنتباه إلى جزئية مهمة ألا وهي إشكالية بطء العمل البيروقراطي والتعامل الحكومي–الحكومي(العين الإخبارية، 2018). وسبق الإشارة أن محصلة ما يُقارب 13 عام من التواصل ما بين الجانبين الكويتي والصيني أسفرت فقط عن توقيع مذكرتي تفاهم. الجزئية الأخرى المحورية تتعلق باختيار الشركات التي ستستثمر وتعمل في المنطقة، يجب عدم ترك مسألة الاختيار والانتقاء للجانب الصيني ممثلًا بجهاز NDRC، ولابد من أن تضع الكويت قائمة بأسماء شركات معينة ترغب في العمل والتعاون معها في المنطقة، بمعنى آخر لابد من وجود الصوت الكويتي في اختيار الشركات الأعلى كفاءة وقدرة للعمل في القطاعات المنشودة (مقابلة،2020). وتلك مسألة جوهرية يجب أن تكون حاضرة في ذهن الفريق العامل على التخطيط على المشروع، فالصين تسعى من خلال جهاز NDRC إلى اتاحة الفرص الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لأكبر عدد من شركاتها، وتحرص على تنويع قائمة شركاتها التي تعمل في منطقة الخليج العربي، أي أن الشركات التي تعمل في الكويت قد تختلف عن نظيراتها التي تعمل في ذات القطاع في الدول الخليجية الأخرى (مقابلة،2020). وبالتالي حتى وإن سعت الصين إلى تحقيق المنفعة المتبادلة، لابد لها كدولة من أن تضع

مصلحتها الاقتصادية كدولة فوق أي مصلحة أخرى. والكويت عليها أن تحرص على ذات الأمر فيما يتعلق بمصالحها في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية.

نتائج الدراسة وخاتمتها، وتوصياتها:

يحمل مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية آمالًا وأفاقًا تعاونية كبيرة مع العديد من الدول سواء من المحيط الإقليمي القريب أو المحيط الدولي، وتعد الصين من أوائل الدول التي طمح العاملون على التخطيط والإشراف على المشروع إلى مشاركتها فيه لأهمية وقيمة هذه المشاركة في تطوير المشروع من جانب ولربطه بالمشروع الصيني الضخم حزام وطريق، وذلك لتحقيق أقصى فائدة اقتصادية ممكنة للمشروع وللدولة.

في المقابل، دعوة الصين إلى المشاركة في المشروع تستدعي من صانع القرار السياسي ومن المشرفين على التخطيط على المشروع تحقيق معادلة التوازن الصعبة ما بين الشريك الأمني الاستراتيجي للكويت الولايات المتحدة الأمريكية، والشريك الاقتصادي الصين، خاصة في ظل التوتر المحموم ما بين واشنطن وبكين على الأصعدة كافة وأهمها الصعيد الاقتصادي والتي قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا على المشاركة المرتقبة لهما في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية.

أيضًا، مشاركة التنين الصيني تجلب معها عدد من التحديات ليس فقط تحدي تحقيق المعادلة الصعبة الذي سبق ذكره، بل تحديات نابعة من طبيعة وشكل التعامل الاقتصادي مع الصين. وعليه، على العاملين على التخطيط على المشروع الحرص على إجراء مفاوضات مع الجانب الصيني تُمثل المصالح الكويتية الاقتصادية في المقام الأول، ويُمسك خلالها الطرف الكويتي بزمام التفاوض خاصة فيما يتعلق بطبيعة وشكل وحدود المشاركة الصينية في المشروع، لتكون للكويت اليد العليا تحديدًا فيما يتعلق بمسألة انتقاء واختيار الشركات الصينية التي قد تعمل في المشروع. أيضًا لابد من الإنتباه إلى مسألة سياسة الصين الاقتصادية فيما يتعلق بمشاركتها في الأموال أو تقديمها للقروض، وعن أي تداعيات محتملة في حالة العجز عن السداد، وذلك لتجنب تقديم تنازلات قد تضر بالمشروع وبمصلحة الدولة الاقتصادية.

في الختام، مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية من أهم المشاريع الاقتصادية التنموية التي تسعى الكويت إلى تنفيذها على أرض الواقع لما سيحققه من مكاسب اقتصادية كثيرة الدولة في أمس الحاجة لها في ظل تقلبات أسعار النفط. وقد سعت الكويت منذ اللحظة الأولى للإعلان عن المشروع إلى توجيه الدعوة للعديد من الدول ومن بينها الصين للاستثمار والعمل في المشروع، وعلى الرغم من الثقل والأهمية الاقتصادية الكبيرة للصين ودورها المرتقب في المشروع من خلال مشاركتها إما في الأموال أو من خلال شركاتها الاقتصادية الكبيرة، لا تأتي هذه الشراكة دون جملة التحديات التي تم شرحها، والتي تتطلب من صانع القرار والفريق المكلف في الإشراف والتخطيط على المشروع وضع خارطة طريق واضحة للتغلب على هذه التحديات، وإلا رحلة الشراكة ما بين الكويت والصين فيما يتعلق في المشروع لن تكون سهلة بل وقد لا تُحقق الفوائد المرجوة منها.

توصيات الدراسة:

1. نظرًا لأهمية وثقل مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية ودوره في تحقيق رؤية الكويت 2035، توصي الدراسة بإنشاء مركز دراسات بحثي يضم تحت مظلته فرق بحثية تابعة للأجهزة الرسمية التي تتولى التخطيط على المشروع، تقوم بعمل دراسات حول طبيعة التحديات التي تواجه الشراكات الاقتصادية المرتقبة والمأمولة المختلفة في مشروع المنطقة، على سبيل المثال فريق بحثي عن الصين، مناط به عمل تقارير دورية عن الصين، عن طبيعة شراكاتها الاقتصادية المختلفة مع دول العالم تحديدًا تحت مظلة الحزام والطريق، وعن التحديات التي تواجه هذه الشراكات، وكيفية التعلم والإستفادة من تجارب هذه الشراكات.
2. إضافة على إنشاء الفرق البحثية، لابد كذلك من الاستفادة من الخبرات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية في الدولة ومد جسور التواصل بينها وبين والمؤسسات الرسمية المسئولة عن التخطيط على المشروع، من خلال عمل لقاءات دورية تهدف إلى رسم استراتيجيات واضحة للتعاون والعمل مع كل دولة من الدول التي تسعى الكويت إلى شراكتها في مشروع المنطقة. مع تحديد واضح لكافة الأدوار المناطة في عمل هذه المؤسسات المختلفة لضمان تنفيذ الاستراتيجيات بشكل ناجح وفعال.
3. لتفادي التداعيات السلبية للتنافس الأمريكي–الصيني على مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، لعل من المهم أن تحرص الأجهزة المسئولة على التخطيط على المشروع على وجود شريك أو مستثمر يعمل سواء مع الطرف الأمريكي، أو الطرف الصيني –كما تم الإشارة إليه سابقًا– في مشاريع المنطقة الاقتصادية المختلفة،حيث أن وجود شريك للطرف الأمريكي، أو الطرف الصيني، سيخلق شبكة مصالح ممتدة ما بين الجميع، مما يدفع كلا الطرفين إلى إعادة النظر قبل اتخاذ أي خطوة قد تؤثر سلبًا على مصالح جميع الأطراف. وعليه، من الممكن تشكيل فرق عمل مهمتها وضع قائمة بأهم القطاعات التي تتلاءم مع هذا النوع من الشراكات، والبدء في عملية تحديد هذه الشراكات، وأيضًا الشركات الاقتصادية الملائمة لها.
4. ارتباطًا بالتوصية السابقة، من الضروري على أن تعمل الكويت على وضع استراتيجيات طويلة الأمد تتجنب فيها الوقوع في فخ الاختيار ما بين الشريك الأمني أو الشريك الاقتصادي، وذلك من خلال توسيع دائرة الشراكات الاقتصادية في الميادين الاقتصادية للدولة بشكل عام مع التركيز على القطاعات غير النفطية، بحيث تضمن الكويت تنويع مصادر الدخل وعدم اعتماد اقتصادها بشكل كبيرعلى الدول التي تستورده منها. ومن المهم أيضًا بناء قدرات الدولة الذاتية في المجال الدفاعي والعسكري، وتوثيق التعاون مع دول المنطقة في هذا المجال، ومع عدد من الدول الأخرى كبريطانيا، فرنسا، والهند(Soliman, 2021). وذلك تحسبًا لأي تغيير في شكل ودرجة الإلتزام الأمني الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة ودولها، واستعدادًا لمواجهة أي تداعيات ناجمة عن هذا التغيير.

Abstract

The Challenges of International Economic Partnerships in the Northern Economic Zone Project: The Kuwaiti-Chinese Economic Partnership as a Case Study.

By sarah Almutairi

This study aims to analyze the challenges that face the international economic partnerships in the Northern Economic Zone project, it specifically examines the economic partnership challenges with the most important rising and influential international powers, namely China. The study raises the following question: What are the most critical challenges that face the Kuwaiti-Chinese economic partnership in the Northern Economic Zone project? The study assumes that strained relationships and competition especially the economic and trade ones between the United States and China is one factor that may negatively impact the Kuwaiti-Chinese economic partnership in the project. Debt trap diplomacy that surrounded the Chinese economic deals with number of countries is another factor that may negatively impact the success of the Kuwaiti-Chinese economic partnership in the project. To answer its question and test its hypotheses the study applied the descriptive approach, and relied primarily on a field study, the study presents results based on six interviews with people involved directly in developing the project. These interviews were open-ended and each lasted two hours. The study concludes that rivalry between U.S. and China will cast a shadow on the project and it may put Kuwait in a situation where it has to choose either the investment and participation of its security partner, Washington, or the investment and participation of its economic partner, Beijing. So, the political decision maker should be prepared for a such situation by applying clear strategies aimed to balance Kuwait's ties between the two partners and minimize the implications of this rivalry on the project's success. The Chinese dragon participation in the project brings other additional challenges related to the nature and form of its economic deal, when negotiating with China regarding its participation in the project, Kuwait should take the lead regarding the nature, form, and limits of the Chinese participation in the project, and be cautious not to fall into debt trap diplomacy in order not to make compromises that negatively affect the success of the project and the state's economic interest.

Key words: Northern Economic Zone Project, China, The United States, Belt and Road, Economic Partnerships Challenges.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أكبر، سارة، السداني، محمد. مقابلة شخصية. 8 مارس 2020.

الأمير: عازمون على تعزيز العلاقة مع الصين وتوطيد الشراكة الإستراتيجية في المجالات كافة. (2018، 9 يوليو). **الرأي**. استرجع من https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=2c55442a-2aba-4060-8590-99f03b63d697

البريكان، ماجد. (2019، 26 فبراير). ميناء الفاو الكبير... هذه هي التحديات التي يواجهها هذا المشروع الذي يربط الشرق بالغرب. **ملفات اندبندنت**. استرجع من https://www.independentarabia.com/node/9766

الراشد، فهد. مقابلة شخصية. 9 يناير 2020.

الصباح، العنود.(2017). "العلاقات الكويتية الصينية وآفاقها المستقبلية". الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية، الرسالة 31.

العبدالله، حامد، جوهر، حسن، دشتي، علي. (2018) "تأثير الدبلوماسية الناعمة في تعزيز العلاقات الكويتية–الصينية: دراسة ميدانية لتوجهات عينة من المجتمع الكويتي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**. 46(3)، 65–112.

الفضلي، مديحة.(2020). "العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية الصين في عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح 2006–2020"، **حوليات آداب عين شمس**. مجلد 48 ،253–278.

شركات أوروبية تنتقد حواجز السوق الصينية، (2018، 18 سبتمبر). **العين الإخبارية**، استرجع من https://al-ain.com/article/european-companies-barriers-chinese-market

صندوق كويتي– صيني بـــ10 مليارات. (2019، 3 مارس). **الوطن**. استرجع من http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=584993&yearquarter=20191

الغنام، غنام، طرف، بن أميرة، العبدالله، وليد، حطاب، خالد. (2017، 4 فبراير). أجندة إقليمية وراء تصعيد العراق بشأن خور عبدالله. **القبس**. استرجع من https://alqabas.com/354206/

الكويت توقع مذكرة تفاهم مع الصين بشأن مبادرة الحزام والطريق. (2019، 29 إبريل). **الاقتصادية**. استرجع من http://www.aleqt.com/201904/29/article_1590226.html

المدلج، فيصل. مقابلة شخصية. 8 مارس 2020.

مسؤولون صينيون: طريق الحرير سيعيد للكويت ريادتها. (2018، 8 يونيو). **القبس**. استرجع من https://alqabas.com/article/547139

مشروع تطوير الجزر الكويتية وطريق الحرير. (2017، 14 يونيو). **يوتيوب**. استرجع من https://www.youtube.com/watch?v=Hfd3P-qskSk

مقابلة شخصية. 24 فبراير 2020.

مقابلة شخصية. 3 مارس 2020.

ناصر الصباح: مشروع الجزر سيكون "الكويت الحقيقة".(2017، 13 يونيو). **القبس**. استرجع من https://alqabas.com/article/406693-

ناصر صباح الأحمد: الشراكة مع الصين حجر أساس في تعميق التكامل بين رؤية "كويت 2035" ومبادرة "الحزام والطريق" الصينية. (2018، 17 ديسمبر). **الأنباء**، استرجع من https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/874195/17-12-2018

نجاح الشراكة مع الصين يتطلب استقراراً في العراق وإيران. (2018، 22 يوليو). **الجريدة**. استرجع من https://www.aljarida.com/articles/1532190012938416900/

الوفد الصيني في الكويت يجري مباحثات اقتصادية. (2019، 17 فبراير). **القبس**. استرجع من https://alqabas.com/article/636988

المراجع باللغة الانجليزية:

Alsabah, A., & Alsudairi, M. (2020). Chinese Developmental Zones in the Gulf: The Case of Kuwait's North Economic Zone (Silk City). Special Report. Riyadh: King Faisal Center for Research and Islamic Studies.

Blanchard, L., & Collins, S. (2019). China's Engagement in Djibouti. In Focus Congressional Research Service (CRS). Accessed from https://fas.org/sgp/crs/row/IF11304.pdf

Burton, G. (2021). The US and China in the Middle East: Rivals or Partners?. RUSI. Accessed from https://rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/us-and-china-middle-east-rivals-or-partners

Cafiero, G. (2018). Kuwait's New Strategy: Pursuing a Partnership with China. Inside Arabia. Accessed from https://insidearabia.com/kuwait-strategy-pursue-partnership-china/

Doig, W. (2019). The Belt and Road Initiative Is a Corruption Bonanza. Foreign Policy. Accessed from https://foreignpolicy.com/2019/01/15/the-belt-and-road-initiative-is-a-corruption-bonanza/

Ferchen, M., & Perera, A. (2019). Belt and Road Initiative: Why Unsustainable Chinese Infrastructure Deals Are a Two-Way Street. Washington: Carnegie Endowment for International Peace. Accessed from https://carnegieendowment.org/files/7-15-19_Ferchen_Debt_Trap.pdf

Green, M. (2019). China's Debt Diplomacy.Foreign policy. Accessed from https://foreignpolicy.com/2019/04/25/chinas-debt-diplomacy/

Haltiwanger, J. (2020). The US and China are on the brink of a new Cold War that could devastate the global economy. Business Insider. Accessed from https://www.businessinsider.com/the-us-china-entering-new-cold-war-amid-coronavirus-2020-5

Harris, B. (2020). Intel: US warns Middle Eastern Partners against Chinese investment. Al-Monitor. Accessed from https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/06/schenker-china-uae-israel-lebanon-coronavirus-covid19.html

Hillman, J. (2019). Corruption Flows Along China's Belt and Road. Washington: CSIS. Accessed from https://www.csis.org/analysis/corruption-flows-along-chinas-belt-and-road

Huang, K. (2020). China and Iran: a relationship built on trade, weapons and oil. South China Morning Post. Accessed from https://www.scmp.com/news/china/military/article/3045253/china-and-iran-relationship-built-trade-weapons-and-oil

Hughes, L., & Warrell, H. (2020). Mike Pompeo calls on UK to choose sides on China. Financial Times. Accessed from https://www.ft.com/content/6dd1f0fe-7893-4742-8d07-59e11fc018a0

Kamat, D. (2020).US-China tensions create uncertainty for Middle East. Asia Times. Accessed from https://asiatimes.com/2020/06/us-china-tensions-create-uncertainty-for-middle-east/

Kemp, J. (2019). China has replaced U.S. as locomotive of global economy: Kemp. Reuters. Accessed from https://www.reuters.com/article/us-economy-global-kemp-column/china-has-replaced-u-s-as-locomotive-of-global-economy-kemp-idUSKBN1XF211

Keohane, R., & Nye, J. (1973). Power and Interdependence. *Survival*. 15 (4), Pp. 158-165.

Keohane, R., & Nye, J. (1987). Power and Interdependence Revisited, *International Organization*. 41 (4), Pp. 725-753.

Lippert, B., & Perthes, V. (eds.). (2020). Strategic Rivalry between United States and China: Causes, Trajectories, and Implications for Europe. Research Paper. Berlin: SWP. Accessed from https://www.swp-berlin.org/10.18449/2020RP04/#hd-d18124e350

Lo, K. (2019). Sri Lanka Wants its 'Debt Trap' Hambantota Port Back. But Will China Listen? South China Morning Post. Accessed from https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3040982/sri-lanka-wants-its-debt-trap-hambantota-port-back-will-china

Melvin, N. (2019). The Foreign Military Presence in The Horn of Africa Region. Background Paper. Sweden: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). Accessed from https://www.sipri.org/publications/2019/sipri-background-papers/foreign-military-presence-horn-africa-region

Meng, G., & Zeng, D. (2019). Structural transformation through free trade zones: the case of Shanghai. *Transnational Corporations*. 26 (2), Pp. 95-115.

Miere, C. (2020). China, US face off in Middle East and Africa. Asia Times. Accessed from https://asiatimes.com/2020/01/china-us-face-off-in-middle-east-and-africa/

Molavi, A. (2020). MENA Countries Caught in Middle of US-China Spat. Asia Times. Accessed from https://asiatimes.com/2020/01/mena-countries-caught-in-middle-of-us-china-spat/

National Development and Reform Commission. Washington: The US-China Business Council. Accessed from https://www.uschina.org/policy/national-development-and-reform-commission

Nye, J. (1974). Collective Economic Security. *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944-). 50 (4), Pp. 584-598.

Nye, J. (2018). The Cooperative Rivalry of U.S.-China Relations. Project Syndicate. Accessed from https://www.project-syndicate.org/commentary/china-america-relationship-cooperative-rivalry-by-joseph-s--nye-2018-11?barrier=accesspaylog

Our bulldozers, our rules. (2016). The Economist. Accessed from https://www.economist.com/china/2016/07/02/our-bulldozers-our-rules

Pauley, L., & Shad, H. (2018). Gwadar: Emerging Port City or Chinese Colony?. The Diplomat. Accessed from https://thediplomat.com/2018/10/gwadar-emerging-port-city-or-chinese-colony/

Sarhan, S. (2019). Iraqi, Kuwaiti ports: From competition to partnership. The Arab Weekly. Accessed from https://thearabweekly.com/iraqi-kuwaiti-ports-competition-partnership

Singh, M. (2020). China and the United States in the Middle East: Between Dependency and Rivalry. The Washington Institute. Accessed from https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/china-and-united-states-middle-east-between-dependency-and-rivalry

Soliman, M. (2021). The coming US-China cold war: The view from the Gulf. Middle East Institute. Accessed from https://www.mei.edu/publications/coming-us-china-cold-war-view-gulf

Sun, D. (2020). China's partnership diplomacy in the Middle East. The Asia Dialogue. Accessed from https://theasiadialogue.com/2020/03/24/chinas-partnership-diplomacy-in-the-middle-east/

Tharoor, I. (2020). Is a U.S. -China Cold War already underway? Washington Post. Accessed from https://www.washingtonpost.com/world/2020/05/15/is-us-china-cold-war-already-under-way/

Top 50 world Container Ports. World Shipping Council. Accessed from http://www.worldshipping.org/about-the-industry/global-trade/top-50-world-container-ports